العدد(1333) السنة السادسة -السبت (27) ايلول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

١٣ مليار دولار من مساعدات للعراق تم هدرها وسرقتها

ترجمة: عمار كاظم محمد

خمن مسؤول عراقي سابق ان اكثر من ١٣ مليار دولار كان من المفترض ان تصرف في مشاريع اعادة اعمار العراق قد تم اهدارها وسرقتها خلال عمليات احتيال متقنة .

وكان سلام ادهوب كبير محققي لجنة العراق للسلامة الوطنية السابق قد اخبر مجلس الشيوخ الديمقراطيين في لجنة السياسة وهي ذراع الحزب الديمقراطي ان مكتب الحسابات العراقي لايستطيع تفسير اختفاء تلك الاموال وحينما تم التدقيق بشأن تلك المشاريع وجد ان الكثير من تلك المشاريع ليست لها حاجة والبقية لم يتم بناءها قط واضاف قائلا لاتزال هناك حقيقة واقعة وهي ان مليارات الدولارات الامريكية التي دفعت لتلك المشاريع قد اختفت .

وقال ان التقرير قد ذهب الى رئيس الوزراء العراقي وكبار المسؤولين ولم يتم نشره لأنه لم يكن هناك احد ليهتم بالتحقيق في مثل هذه القضايا مضيفا ان الكثير من المحققين قد خافوا على سلامتهم لأن ٣٢ محققاً من زملاء عمله قد تم اغتيالهم.

وقال سلام انه كان قد ابلغ عن هذه الانتهاكات مكتب المفتش العام الامريكي لأعادة اعمار العراق وهي وكالة قد تم تكوينها من الكونغرس للمساعدة في التفتيش عن حالات التبديد والاحتيال وسؤ الاستعمال في نحو ٥٠ مليار دولار مبلغ جهود اعادة الاعمار الامريكي للعراق.

من جهتها صرحت كريتسين بيسل الناطق الرسمي لمكتب المفتشية العامة لأعادة اعمار العراق ان وكالتها مستمرة في متابعة المعلومات المتعلقة بموضوع السيد سلام بشكل فعال لكنها لن تناقش التحقيقات الجارية .

وكان السيد سلام احد ثلاثة رجال عراقيين قد شهدوا امام لجنة الديمقراطيين خلال الاسبوع الماضي والثاني كان السيد عباس مهدي وهو مسؤول عراقي سابق كان يحمل بريدا وزاريا يتحدث عن الفساد الواسع الانتشار والثالث كان عراقيا يحمل الجنسية الامريكية وقد عمل لمدة خمسة اعوام كبيرا للمستشارين في وزارة الدفاع ولمسؤولين كبار في وزارة الخارجية تم تصويرة بوساطة فديو وبشكل مباشر من موقع غير معلن لانه كان يخاف على سلامته كما يقول حيث صرح في ان مسؤولين حكوميين عراقيين قد تعاونوا مع ارهابيي القاعدة في مصفاة بيجي لسرقة النفط وبيعه في السوق السوداء .

قال السيناتور بايرون ال دورغان الذي يتراس اللجنة « ان دافعي الضرائب قد اجهدوا بشدة بسبب سوء الاستعمال الهائل للمال العام مضيفا ان بلده سوف لن يستمر بالتغافل والتعامي عما يحدث « .

وقال السيد سلام الذي عمل لمدة ثلاثة اعوام في اللجنة العراقية واشرف على ٢٠٠ محقق ومستخدم آخرين انه كان المصدر الاول في اعطاء نظرة فاحصة ومقربة للفساد الاداري لذلك كان لابد له من ان يهرب في النهاية من البلاد بسبب التهديدات بالموت مضيفا ان لجنته –لجنة السلامة الوطنية – مساوية لمكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة

ومخمنا ان هناك مايقرب من ٩ مليار دولار اضافية قد تم هدرها بسبب الفساد الاداري لأن الـ ١٣ مليار كرقم جاءت من لجنة المحاسبة العراقية بينما الـ ٩ مليار جاء من مكتب لجنته بينما صرح اعضاء في مكتب بايرون انه قد يكون هناك بعض التداخل في هذا الامر وكانت وكالة لجنة السيد سلام قد اتهمت سابقا في انها تقوم بالتحقيقات لأغراض التنافس السياسي وفي تحقيق واحد وصف السيد سلام كيف ان مسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية قد ساعدوا في اقتراح شركتين كواجهة لشراء طائرات وعجلات مدرعة واسلحة ومعدات أخرى بمبلغ ١،٧ مليار دولار من اموال المساعدات الامريكية وقد تم دفع تلك المبالغ الى الشركتين لكنهم استلموا نسبة صغيرة فقط من تلك المعدات التي تم طلبها وفي حالة أخرى تم تسليمهم صداري مضادة للرصاص معيوبة غير صالحة استعمالها.

وكان طلب من الشركتين زيادة للمروحيات العسكرية فجرت محاولات من الشركتين لتسليمهما طائرات عمرها اكثر من ٢٥ عاماً بدلا من اعادة الاموال مضيفاً ان وزارة الدفاع قد اعادت التفاوض مع الشركتين لتزويدهم بمجموعة من التواليتات المتنقلة والمطابخ ولم يتم تسليمهم الطلبات بعد ذلك ابدا مضيفا ان البعض من تلك التحقيقات قد قامت بها لجنته بينما بقية التحقيقات الاخرى اثبتت ان المشاريع كانت مجرداً مشاريع وهمية لم توجد قط او مثلا المشاريع التي كان يشرف عليها متعاقدين امريكيين وعراقيين كانت يبمنتهى الرداءة وفي حالة واحدة فقط وجد ان هناك ٢٤،٤ مليون دولار قد تم صرفها على مشروع محطة كهربائية في محافظة نينوى بينت التحقيقات ان وجودها كان على الورق فقط. مضيفا ان التحقيقات التي اجرتها لجنة السلامة الوطنية اثبتت ان هناك اموالا ارسلت الى وزارة الدفاع قد تم تحويلها الى تنظيم القاعدة في العراق وقد اودعت في بنوك في الاردن وبلدان أخرى.

عن الواشنطن بوست

بعد غياب دام ٣٦ عاما
شركة شيل تفتح مكتبا لها في بغداد

ترجمة: علاء خالد غزالة

ابرمت شركة شيل الملكية الهولندية، احدى كبريات شركات النفط العالمية، صفقة للغاز الطبيعي تقدر بعدة مليارات من الدولارات مع الحكومة العراقية. وقالت الشركة انها قد افتتحت مكتبا لها في بغداد، وبذلك تكون اول شركة نفط اجنبية عملاقة تقدم على مثل هذه الخطوة منذ ان قام العراق بتأميم صناعته النفطية قبل ما يزيد على ثلاثة عقود.

وقد وصفت الشركة قرارها بافتتاحها المكتب في بغداد على انه علامة فارقة تظهر جزئيا التحسن الكبير في استقرار العراق مقارنة مع الظروف التي مر بها البلد خلال اسوأ سنوات الحرب. لكن الشركة رفضت الافصاح عن موقع المكتب، مما يعد تذكيرا صريحا بمدى الاخطار المحدقة بالاعمال هنا. كما احاطت كتيبة من الحراس المدججين بالسلاح المسؤولة رفيعة المستوى في شركة شيل حينما اعلنت عن صفقة الغاز.

وقد صرحت ليندا كوك، وهي المديرة التنفيذية لقسم الغاز ووحدات الطاقة في الشركة، في مؤتمر صحفي عقد في المنطقة الخضراء المحمية جيدا ببغداد، بالقول: «نحن على استعداد للبدء بالتواجد».

وقد ظهرت السيدة كوك، وهي المشرفة على توقيع صفقة الغاز مع الحكومة العراقية، بصحبة وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني.

ويعد المشروع المشترك باستثمار الغاز، الذي يهدر الان في اثناء عملية استخلاص النفط في البصرة، بمثابة عودة الشركة رسميا الى العراق بعد ٣٦ عاما. وكانت شركة شيل اضافة الى اسلاف الشركات الكبرى مثل بي بي، واكسون موبيل، وتوتال، من بين الشركاء الاصليين في شركة نفط العراق قبل ان تفقد الشركات تراخيصها بعد قرار التأميم الذي تزامن مع صعود صدام حسين الى مركز السلطة في سبعينيات القرن الماضي.

وصرح السيد الشهرستاني بان القسم الاكبر من الغاز المستثمر سوف يذهب الى محطات توليد الكهرباء والمواقع الصناعية مثل معمل البتروكيمياويات ومعامل الاسمدة.

وكان توقيع الصفقة متوقعا. فقد كانت شركة شيل من بين ما يزيد على ٣٠ شركة اجنبية تنافست للحصول على عقد طويل الامد لاستثمار ست من الحقول النفطية المهمة. وسوف يتم الاعلان عن الفائزين في عام ٢٠٠٩.

واشترطت الحكومة العراقية على اية شركة ان تكون راغبة في تأسيس مكتب لها في بغداد اذا حصلت على عقد استثمار.

كما ان شركة شيل قد اشتركت مع مجموعة اصغر من الشركات الغربية في التفاوض للحصول على عقد مباشر (من دون طرح عطاءات سرية) لمساعدة العراق على زيادة انتاجه من الحقول النفطية الموجودة حاليا، لكن تم تعليق العملية في وقت سابق من الشهر الحالي بعد انتقادات وجهها بعض اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي.

هذا واشاد السيد الشهرستاني بمشروع الغاز المشترك، الذي يمنح الحكومة العراقية نسبة ٥١٪ من شركة نفط الجنوب مقابل ٤٩٪ لشركة شيل، على انه خطوة في طريق حل المشكلة المزمنة والكسيحة المتمثلة بالنقص الحاد في انتاج الطاقة الكهربائية.

وقد اضحت مشكلة الكهرباء، اضافة الى تأثيراتها الاقتصادية، مشحونة جدا سياسيا وقضية ذات شجون بالنسبة للعراقيين.

يذكر ان الصفقة مع شركة شيل جاءت في اعقاب اتفاقية بقيمة ثلاثة مليارات دولار مع الصين لتطوير حقل الاحدب في الجنوب، والتي تم توقيعها الشهر الماضي.

عن: نيويورك تايمز

كواليس نقاشات إرسال قوات إضافية الى العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

واشنطن – بينما تقترب فترة الرئيس جورج دبليو بوش من نهايتها، وبينما يركز الحزب الجمهوري على خليفته وتأثير ميراث بوش على مستقبل الحزب، يستعد الرئيس وحلفاؤه لتسويق زيادة القوات الاميركية في العراق على انها من بين اكثر منجزاته فخرا. لكن هذا القرار، الذي كان من بين اكثر القرارات التي اتخذها كقائد عام عاقبة، لم يتم اتخاذه الا بعد اشهر من المداولات الحادة ضمن الادارة، استنادا الى مذكرات لازالت سرية، ومقابلات مع طيف واسع من المسؤولين الحاليين والسابقين.

حينما كان الوضع في العراق يبدو باسوأ حالاته في كانون الثاني ٢٠٠٧، اتخذ بوش خيارا صعبا، توافق مع ما نصح به بدأ الكثير من مستشاريه المدنيين والعسكريين، بضمنهم القادة الميدانيون. وقد ساعد قرار بوش ارسال ٢٠،٠٠٠ عسكري اضافي الى العراق لتنفيذ استراتيجية جديدة، ساعد في ايقاف موجة القتل الطائفي. لكن رغبة بوش في ان يرجع الى قادته الميدانيين ووزير دفاعه القوي قد تأخرت عن تحقيق اي تقدم في هذا المسار حتى اصبحت الظروف في العراق في حالة من الفوضى وتمثل «حرب اهلية»، على حد تعبير احد محللي وكالة الاستخبارات الامريكية الذي بالخدمة في تشرين الثاني ٢٠٠٦.

حينما بدأ البيت الابيض يراجع استراتيجته في العراق ذلك الشهر، كان البنتاغون يفضل بذل جهدا حثيثا لنقل المسؤولية الى القوات العراقية مما سيساعد في تقليل عدد القوات. اما وزارة الخارجية فقد دعت الى خطة بديلة تقوم بالتركيز على قتال المسلحين الارهابيين المنتمين الى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ، واحتواء العنف في بغداد، وعدم التدخل في العنف الطائفي الا اذا وصل الى مستوى «القتل الجماعي». وقد جادل السفير الامريكي في بغداد بانه يجب ان يحصل على المزيد من الصلاحيات لمناقشة المواجهات السياسية بين العراقيين.

وقد كتب السفير زلماي خليلزاد في تقرير سري قائلا: «لن ينتج عن مقترح ارسال المزيد من القوات الاميريكية الى العراق حلا طويل الامد، وسوف يجعل سياستنا ليست اكثر استقرارا، بل اقل». وفي تشرين الاول ٢٠٠٦ بذل اعضاء في مجلس الامن القومي جهدا لاستطلاع احتمالية زيادة القوات، وكتبوا تقريرا طرح المبدأ الذي يقول بان الولايات المتحدة قد «تضاعف الرهان» في العراق بان ترسل المزيد من القوات الى هناك. وقال رئيس هيئة الاركان المشتركة وبعض اعضاء قيادته ان الجيش كان منتشرا بشكل واسع بحيث لا يمكن ارسال المزيد من القوات. وقد طلب من احد اعضاء القيادة، وهو العقيد البحري المتقاعد وليم لوتي، تقويم فيما اذا كانت هناك قوات متوفرة. فأجاب لوتي بانه يمكن ارسال ما يعادل خمسة الوية من القوات القتالية الاضافية، كما انه اوصى بفعل ذلك.

واكتسبت الفكرة المزيد من التأييد بين بعض المسؤولين كنتيجة للدراسة المفصلة التي نشرتها مؤسسة انتربرايز الاميركية لمعدّيها جاك كين، النائب السابق لرئيس اركان الجيش، وفريدريك كاغان، المختص العسكري في نفس المؤسسة البحثية المحافظة.

انقسم العسكريون بشأن الخطة آخر الامر. حتى بعد ان اتخذ الرئيس قراره في ارسال المزيد من القوات الى العراق، لم يطمح الجنرال جورج كيسي وهو القائد العسكري الاعلى في العراق في الحصول على اكثر من لواءين، أي نحو ٨،٠٠٠ عسكري. لكن تم تغيير خطة كيسي بشكل كبير من قبل الجنرال رايموند اويدمو، وهو القائد الثاني في سلسلة القيادة بالعراق، ومن الجنرال ديفيد بترايوس، والذي يقول احد مسؤولي الادارة ان البيت الابيض كان قد عرف وجهات نظره قبل ان يتم اختياره لخلافة كيسي. وقد وافق مسؤولون حاليون وسابقون في الادارة والجيش على كشف تفاصيل جديدة بشأن زيادة القوات استجابة للطلبات المتكررة.

وقد طلب اغلبهم عدم كشف اسمائهم لان الوثائق لاتزال سرية، لكنهم قالوا انهم يعتقدون ان سجل التاريخ يجب ان يظهر الامور مثار الاهتمام في حينها. في آب ٢٠٠٦، عقد الرئيس بوش اجتماعا عبر دائرة مغلقة مع اعلى قادته العسكريين شأنا، واقدم مستشاريه.

كانت استراتيجية كيسي تقوم على نقل المسؤولية الامنية الى القوات العراقية تدريجيا وخفض عديد القوات الامريكية مع كل تقدم حاصل. وقد اخبر مسؤولي واشنطن في حزيران ٢٠٠٦ انه يأمل في خفض القوات القتالية الامريكية الى خمسة او ستة الوية بنهاية عام ٢٠٠٧ انخفاضا من ١٤ لواءا كانت منتشرة في ذلك الوقت.

وبحلول آب، دفع العنف الطائفي كيسي الى زيادة قواته بشكل طفيف. في اجتماع دائرة مغلقة قال كيسي ان لديه قوات كافية، لكنه لم يكن متأكدا من قدرة العراقيين على مواجهة الميليشيات المسلحة المتحصنة في المناطق السكنية. وقد اوضح بوش ان بالامكان ارسال المزيد من القوات اذا دعت الحاجة. وقال بوش مخاطبا كيسي، استنادا الى ملاحظة كتبها احد المشاركين في الاجتماع: «يجب ان ننجح. سوف نلتزم بتوفير الموارد، اذا لم يكن باستطاعتهم، سوف نفعل ذلك نحن. اذا انحرفت الدراجة الهوائية عن مسارها، فسوف نضع ايدينا عليها مجددا». في آذار ٢٠٠٦ دعى فيليب زليكو، المساعد الاقدم لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، لبذل «جهود جبارة من اجل تحسين الوضع الامني في بغداد والمناطق المحيطة بها، ومحاسبة المليشيات الاكثر عنفا». ووضع في حزيران مسودة خطة مع جيمس جيفري، الذي يشغل حاليا منصب نائب مستشار الامن القومي في ادراة بوش، التي اوصت بـ«مواجهة التمرد اختياريا»، وايضا ارسال المزيد من القوات الاميركية. وبغياب سياسة مراجعة رئيسة، بدأ اعضاء المجلس الامني بوضع تحليلاتهم ونقدهم كلاً على حدة للستراتيجية القائمة. وبحلول تشرين الاول، تعاون المساعدون، وهم ميغان اوساليفان وبيرت ماكغورك وبيرت فيفر، في اصدار التقرير الذي اقترح مبدأ زيادة القوات. وقام نائب مستشار الامن القومي جي دي كروتش باستدعاء لوتي.

بعد ان اتصل لوتي بقيادات الجيش، قدم تقريرا سريا في تشرين الثاني يطالب بزيادة ملموسة في القوات، وقد عرّف ذلك فيما بعد بارسال ٢٠،٠٠٠ مقاتل اضافي (وهو ما يعادل خمسة الوية) الى بغداد والمناطق الساخنة الاخرى. ثم قام ستيفن هادلي، مستشار الامن القومي في ادارة بوش، باعطاء نسخة الى الجنرال بيتر بيس، وهو رئيس اركان قيادة القوات المشتركة، وطلب منه تقويم التقرير.

وفي نفس الشهر، وبعد مرور ثلاثة ايام على الانتخابات النصفية للكونغرس، اتم البيت الابيض اخيرا المراجعة الحكومية الرسمية الموسعة. وقد تعرض الجمهوريون الى الهزيمة في الاقتراع، بينما كان فريق دراسة العراق، المؤلف من لي هاملتون، وهو نائب ديمقراطي سابق، وجيمس بيكر، وزير الخارجية في عهد جورج بوش الاب، يستعدان لتقديم توصياتهما بزيادة القوات لتدريب العراقيين، وسحب جميع القوات الاميركية المقاتلة –نظريا– بحلول ربيع ٢٠٠٨. في اجتماع عُقد في البيت الابيض في ٢٢ تشرين الثاني، اوضح كبار المساعدين «الاجماع المتزايد» بان النتائج الناجحة في الحرب في العراق تعد امرا حيويا بالنسبة الى «الحرب على الارهاب» التي تشنها ادارة بوش، وقدموا تقويما صريحا للصعوبات.

وقدمت كل وكالة موقفها في تقارير سرية. واطرى المسؤولون المدنيون في البنتاغون على استراتيجية كيسي التي تقوم على نقل المسؤوليات كاولوية اولى. وحث قادة القوات المشتركة على «تسريع وضع العراقيين في خضم قيادة العمليات العسكرية»، حتى انهم اقترحوا وضع لواء اميركي مع كل فرقة عراقية كأحد الاجراءات.

واوصت رايس مساعديها الاقدمين بالتركيز على المسائل «الجوهرية» مثل مقاتلة الارهاب ومواجهة الاعتداءات الايرانية. اما في اطراف العاصمة، فلن يكون على القوات ان تتدخل في القتال الطائفي في بغداد الا اذا حدثت «مجازر جماعية او تهجير جماعي».

وعلى الجبهة السياسية، لن تؤكد الولايات المتحدة على المصالحة بين القادة العراقيين في المنطقة الخضراء، ولكن تركز على المستوى المحلي، وتضاعف عدد الفرق المدنية التي تساعد العراقيين في بناء وتحسين حكومتهم.

وقد حث جون حنا، مساعد اقدم لدى نائب الرئيس ديك تشيني، على تقوية العلاقات مع الاغلبية العراقية، الذين شعر الكثير منهم بالالم من الهجمات الاميركية ضد المليشيات ، بينما كان المعتدون الاصليون في القتال الطائفي هم من المسلحين. وفي الثلاثين من تشرين الثاني، التقى بوش مع رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي، الذي قدم مشروعه الخاص، والذي لم يعتبره الاميركيين مجديا الا قليلا. هذا المشروع يقضي بان تنسحب قوات الولايات المتحدة الى اطراف بغداد لمقاتلة المسلحين ، بينما تتولى القوات العراقية السيطرة على العاصمة. وفي أي من الاجتماعات التي عقدت في كانون الاول بحضور كبار المسؤولين، حث تشيني على ارسال المزيد من القوات لمواجهة العنف الطائفي في بغداد، بينما تعيد رايس طرح حجتها بان ليس لدى الجيش سوى القليل ليفعله، استنادا الى ملاحظات دونها احد المشاركين.

وقد وقع بوش قراره في المضي قدما بنوع من زيادة القوات حينما اجتمع مجلس الامن القومي يومي الثامن والتاسع من كانون الاول. لكن لم يتم الاتفاق بشأن حجم القوات التي سيتم نشرها ولا كيفية توظيفها واستخدامها.

وحتى هذا التاريخ، كان هناك اختلاف بين العسكريين انفسهم. فقد رقي اويدمو في بداية كانون الاول ليصبح الشخصية العسكرية الثانية في سلسلة القيادة في العراق. وقد اعد مراجعة طالب فيها بخمسة الوية اضافية في بغداد وما حولها وكتيبتين اخريين في محافظة الانبار لتقوية العمل مع القبائل في المحافظة.

ولكن اويدمو، بحكم كونه تحت امرة كيسي، لم يكن يملك دورا في مراجعات مجلس الامن القومي. بيد ان وجهات نظره كانت معروفة لـ(كيني)، الجنرال المتقاعد باربعة نجوم الذي ساعد في الاشراف على الدراسة لمصلحة مؤسسة انتربرايز الاميركية، التي دعت الى اضافة خمسة الوية عسكرية وكتيبتين من المارينز. وطرح كيني اقتراحات اويدمو في اجتماع مع بوش وتشيني في الحادي عشر من كانون الاول، كما ارسلت الى (بيس) ايضا.

وقد وصف كيني، بالتوافق مع كاغان، بالتفصيل الى تشيني وموظفيه خطته لنشر قوات اميركية في الاحياء المختلطة من السنة والشيعة من اجل حماية المدنيين العراقيين من دون انحياز.

وقد ادت استقالة رامسفيلد من منصبه في السادس من تشرين الثاني، وتعيين بديله روبرت غيتس في منتصف كانون الاول، الى ازالة المقاومة المؤسساتية لـ«زيادة القوات». بينما اصبحت رايس هي الاخرى اكثر تأييدا.

واستقل غيتس طائرة الى بغداد في اواخر كانون الاول للتشاور مع كيسي والمالكي. وعلى متن الطائرة، اعطى ايرك ايدلمان، المساعد السياسي لوزير الدفاع، غيتس دراسة مؤسسة انتربرايز.

وفي اثناء الاجتماع الذي عقد ببغداد، اصر كيسي على فكرة انه كان بحاجة الى لواءين اضافيين لبضعة شهور فقط. وفي طريق العودة الى الوطن تساءل حنا، مساعد تشيني، فيما اذا كان ارسال لوائين لن يؤدي الا للفشل، وفيما اذا كان على البنتاغون ان يقترح المزيد. وقال غيتس انه كان من الصعب اقناع المالكي بقبول المزيد.

ثم قام وزير الدفاع بتقديم تقريره الى بوش متضمنا رغبة القائد في ارسال قوات اضافية لاتزيد على ٨،٠٠٠ عسكري.

تم ترتيب اجتماع مجلس الامن القومي في مزرعة بوش في تكساس. وقد خشي كيني ان يقوم بيس بطلب لواءين فقط، فقام بالاتصال بحنا وقال له ان على احد ما ان يؤكد التساؤل فيما اذا كان نشر قوات صغيرة سيكون مؤثرا. وتم في ذلك الاجتماع التأكيد ان هناك حاجة الى ارسال المزيد من القوات الى محافظة الانبار وغيرها، ولكنه شدد على خطة ارسال خمس الوية الى بغداد. كانت وجهة نظر بترايوس مؤثرة ايضا. فقد تم اختياره لخلافة كيسي واراد ان يحصل على اكبر عدد ممكن من القوات ليتسنى له ان يعطي اولوية لحماية المدنيين العراقيين. وبينما كان البيت الابيض يعمل على خطاب بوش في العاشر من كانون الاول الذي يعلن زيادة القوات، تحدثت احدى المسودات عن ارسال «ما لا يزيد عن خمسة» الوية قتالية. وطرح المساعدون في مجلس الامن القومي القضية على بوش، ما حدا به الى ان يعلن التزاما جليا. قال بوش في خطابه المتلفز: «لقد التزمت بارسال اكثر من ٢٠،٠٠٠ من القوات الاضافية الى العراق. سيتم نشر الاغلبية الساحقة منها، وهي خمسة الوية، في بغداد».

عن الهيرالد تريبيون

مستشارة مرشح الرئاسة الأمريكية: أوباما سيستخدم الجزرة أكثر من العصا

بقلم بانكول طومسون

أكدت سوزان رايس، كبيرة مستشاري السياسة الخارجية لمرشح الرئاسة الأمريكية باراك أوباما، أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لتفادي الهجوم على إيران، وستسحب قواتها المقاتلة من العراق وتسعي دبلوماسيا لتسوية داخلية سلمية، فيما تصعد جهودها في مواجهة «القاعدة» وطالبان وتحقيق إستقرار أفغانستان، وتساعد في حل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني على أساس الدولتين.

عن إيران، قالت كبيرة مستشاري أوباما للسياسة الخارجية في حديثها مع وكالة «آي بي اس»، أن الولايات المتحدة برئاسة أوباما، سوف تمارس دبلوماسية صارمة لمنع إيران من بلوغ القدرة على إنتاج أسلحة نووية، عوضا عن الإندفاع الى الحرب. وشرحت سوزان رايس أن أوباما سوف يحشد دعم المجتمع الدولي، من أجل الحيلولة دون إنتاج إيران أسلحة نووية، وذلك ضمن كبري أولوياتها حيال الشرق الأوسط الكبير. وقالت «أوباما يعتبر أننا نحتاج الى تشديد عقوباتنا، جماعيا، وتصعيد دبلوماسيتنا المباشرة، حتي نستطيع بذل قصاري جهودنا السياسية والإقتصادية لمنع إيران من بلوغ قدرة (إنتاج) السلاح النووي، دون اللجوء الى الحرب مباشرة». ويذكر أن تقريرا للمخابرات الأمريكية في العام الماضي، ناقض تأكيدات الرئيس جورج بوش المتكررة بأن ايران تسعي الى تطوير إمكانات إنتاج أسلحة نووية، مؤكدا «لسنا ندري ما إذا كانت (إيران) تعتزم حاليا إنتاج أسلحة نووية». فشددت كبيرة مستشاري مرشح الرئاسة لشئون السياسة الخارجية أن «أوباما قالها بوضوح. نحن نؤمن بأنه في إمكاننا إتباع دبلوماسية قوية، تدعمها عقوبات أشد، للحيلولة دون مواصلة إيران لبرنامجها النووي.

لكنه (أوباما) قال بوضوح أيضا أنه لا يمكننا أن نستبعد أي خيار».

وعن العراق، تعرضت سوزان رايس، التي عملت كمديرة في مجلس الأمن القومي تحت رئاسة بيل كلينتون، الى أوضاع الأمن، وشرحت أنه سيجري «سحب القوات الأمريكية المقاتلة في العراق مع ضمان سلامتها، والعمل دبلوماسيا مع العراقيين والدول والمنطقة، للمساعدة على تعزيز التسوية السياسية الكفيلة بالتغلب على الإنقسام وتحقيق الإستقرار».

وعن أفغانستان، شددت سوزان رايس على «الأهمية الحيوية ذات الصلة بهذا (العراق) لضرروة تصعيد جهودنا لمواجهة «القاعدة» وطالبان، الذين عادا للظهور في افغانستان وباكستان، والمساعدة على تحقيق الاستقرار في افغانستان، مع العمل في الوقت نفسه مع السلطات الباكستانية على استئصال عناصر طالبان القاعدة من الحدود».

وعن باكستان بالتحديد، قالى سوزان رايس «أن (أوباما) عارض سياسة وضع كل بيضنا في سلة دكتاتور –برويز مشرف– وسياسة تحظي بتأييد جورج بوش وجون ماكين (المرشح الجمهوري) أثرت على دعمنا لتطلعات الشعب الباكستاني الديمقراطية»... «أوباما يعتبر أن مصلحتنا على المدى الطويل هي أن تصبح باكستان ديموقراطية مستقرة دائمة».

وأخيرا، وعن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، قالت كبيرة مستشاري مرشح الرئاسة للسياسة الخارجية، أن أوباما «سوف يساند الإسرائيليين والفلسطينيين في جهودهم للتوصل الى سلام دائم، قائم على دولتين –دولة إسرائيل الى اليهودية ودولة فلسطين الديموقراطية، تعيشان جنبا الى جنب في سلام وأمن».